الأمم المتحدة

A/C.2/59/SR.35

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
10 December 2004
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين

المعقودة في المقر بنيويورك، يوم الأربعاء ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بالاريسو ..... (بيرو)

المحتويات

البند ٣٩ من جدول الأعمال: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة (تابع)

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق (تابع)

البند ٨٨ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع)

(أ) مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (تابع)

(ب) إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-61201 (A)

0461201

البند ٩١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع)

البند ٩٢ من جدول الأعمال: التدريب والبحث (خاتمة)

(أ) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

(ب) جامعة الأمم المتحدة

البند ٤٤ من جدول الأعمال: تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (خاتمة)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٣٩ من جدول الأعمال: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة (تابع) (A/C.2/59/L.29، A/C.2/59/L.33، A/C.2/59/L.36، A/C.2/59/L.37، A/C.2/59/L.39، A/C.2/59/L.40)

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق (تابع)

مشروع القرار A/C.2/59/L.29: تقديم المساعدة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير في جمهورية الكونغو الديمقراطية

١ - **السيدة بوتو** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قالت إن وفدها، لأسباب فنية، يسحب مشروع القرار. ومع ذلك احتفظت لنفسها بالحق في تقديم مشروع قرار بشأن هذه المسألة في دورة الجمعية العامة الستين.

سُحب مشروع القرار *A/C.2/59/L.29*.

مشروع القرار A/C.2/59/L.39: تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في إعادة التأهيل إلى إثيوبيا

٢ - **السيد زينا** (إثيوبيا): عرض مشروع القرار باسم مقدميه، قائلا إنه نسخة حديثة من مشروع القرار الذي اعتمد العام الماضي بشأن هذه المسألة. وأضاف أن إثيوبيا مقتنعة بأنها ستنجح، بمساعدة شركائها، في وضع حد لاعتمادها على المعونة الغذائية في فترة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أعوام. ودعا المتكلم الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى مقدمي المشروع إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

مشروع القرار A/C.2/59/L.36: تقديم المساعدة الإنسانية إلى صربيا والجبل الأسود

٣ - **السيدة إيفانوفيتش** (صربيا والجبل الأسود): أعلنت، وهي تعرض مشروع القرار، أن بلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا انضمت إلى مقدمي المشروع. وذكّرت بأن الأزمة في يوغوسلافيا السابقة قد وجهت ضربة قاصمة إلى بلدها، وأن عواقبها تعوق جهود الإصلاح الاقتصادي؛ ولذلك يحتاج بلدها إلى مساعدة المجتمع الدولي لتسريع عملية الإصلاح؛ ومن هنا فإنها توجه نداء إلى المجتمع العالمي، طالبة إليه مساعدة مجلس وزراء صربيا والجبل الأسود على الانتقال، دون خسائر، من المعونة الغذائية الطارئة إلى التنمية والانتعاش على المدى البعيد.

٤ - وقد اضطرت صربيا والجبل الأسود إلى استقبال ٣٥٠ ٠٠٠ لاجئ و ٢٣٠ ٠٠٠ مشرد في أرضها، وهو أعلى رقم في أوروبا. ونتيجة لذلك يصبح من الضروري أن تساعدها الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ماليا، وأن تشجع أنشطة المساعدة الإنمائية لتطبيق الاستراتيجية الوطنية لحل مشاكل اللاجئين والمشردين، والاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، وغير ذلك من البرامج الرامية إلى تلبية احتياجات الفئات الضعيفة من السكان. ويعتمد البلد أيضا على مساعدة هيئات الأمم المتحدة في هذا المضمار، ويعرب عن استعداده لمواصلة تعاونه معها. ويدعو البلد الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى مواصلة تزويده بالمساعدات حتى يستمر في إصلاحاته، وينعش اقتصاده، ويحلّ على المدى البعيد مشكلة الفئات الأكثر تضررا. واختتمت الممثلة كلمتها بالإعراب عن أملها أن يحظى نص هذا المشروع بتوافق الآراء.

مشروع القرار A/C.2/59/L.33: تقديم المساعدة إلى موزامبيق

٥ - **الرئيس:** أعلن أن مصر انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٦ - **السيد غريبي – جونسون** (غامبيا): عرض مشروع القرار باسم مجموعة الدول الأفريقية، وأعلن أن أوغندا والبرازيل وجامايكا والسنغال والكاميرون وكوبا وموريشيوس قد انضمت إلى مقدميه. ويستعرض مشروع القرار التقدم الذي حققته موزامبيق في مجال التنمية في العامين الماضيين، ويقدم صيغة حديثة لقرار الجمعية العامة ١٠٤/٥٧ في هذا الموضوع، مع التركيز على المسائل الإنسانية؛ ويورد مشروع القرار أهم المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها البلد، ويقدم إطارا قانونيا وسياسيا مناسبا للتعاون مع موزامبيق وتقديم المساعدة إليها. وذكّر المتكلم، مشيرا إلى تقرير الأمين العام (A/59/86) عن تقديم المساعدة إلى موزامبيق، بأن بلده يتعرض لكوارث طبيعية تنجم عنها دائما خسائر كبيرة وتعوق النمو الاقتصادي. ويزيد من تفاقم هذه الحالة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مما يسهم في انعدام الأمن الغذائي. ويصيب الفيروس/المرض أكثر فئات السكان إنتاجية، وتنجم عنهما عواقب كارثية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والواقع أن الأثر المشترك للفيروس/المرض وللكوارث الطبيعية قد زاد من ضعف السكان الذين ما زالوا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ولذلك يجب مكافحة هذا الوباء بطريقة متكاملة، نظرا إلى الترابط بين المشاكل الإنسانية، والعمل لهذا الغرض على إدراج التنمية في الأنشطة الإنسانية، وليس فقط في أنشطة الإغاثة العاجلة. ويجب في كل برنامج للمساعدة الفعالة مواصلة التركيز على الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية، فالتنمية وحدها هي القادرة على وضع حد للهشاشة ولحالة التبعية. وتقوم الحكومة الآن بتنفيذ خطة وطنية لمكافحة الفقر المدقع، بالإضافة إلى خطط للتنمية الوطنية، عملا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومكافحة الفقر، ودعم القدرات في مجال الحكم الرشيد، والحد من الهشاشة.

البند ٩١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع) (A/C.2/59/L.41)

مشروع القرار A/C.2/59/L.41: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

٧ - **السيد الفرنواني** (مصر): قال إنه يأسف لاضطرار وفده إلى تقديم مشروع القرار من جديد، فالشعب الفلسطيني لا يزال يعاني، والحالة تتفاقم في الأرض الفلسطينية المحتلة، رغم اعتماد هذا النص كل عام. والحالة مستمرة في التدهور بسبب استمرار الاحتلال غير المشروع للأرض الفلسطينية؛ كما أن السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية ليست مكفولة دائما. ومشروع القرار مستوحى من القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في الدورة السابقة. وشدد المتكلم على ضرورة الإقرار بأن أرض الشعب الفلسطيني لا تزال محتلة، وأن القوة المحتلة لا تزال تستغل مواردها الطبيعية؛ ولذلك فإن من الصعب للغاية على الشعب الفلسطيني تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المعلنة في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقد تحت إشراف الأمم المتحدة. وقال المتكلم إن مشروع القرار الذي يقدمه مساهمة متواضعة في الهدف الإنمائي للشعب الفلسطيني وفي سيادته الدائمة على موارده الطبيعية. وفي غياب التقدم، يصبح من المهم أن ترسل اللجنة والجمعية العامة إشارة قوية وأن تؤكدا عدم قبول هذه الحالة.

٨ - **السيد روخاس** (شيلي): قال إن النسخة الإسبانية من مشروع القرار A/C.2/59/L.41 قد وزعت باعتبارها من

وثائق مجلس الأمن؛ وطلب إلى الأمانة العامة اتخاذ المزيد من الاحتياطات لتجنب هذا النوع من الأخطاء.

البند ٨٨ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع)

(أ) **مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا** (تابع) (A/C.2/59/L.42)

(ب) **إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر** (تابع) (A/C.2/59/L.43)

مشروع القرار A/C.2/59/L.42: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

مشروع القرار A/C.2/59/L.43: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

٩ - **السيد آل محمود** (قطر): عرض مشروعي القرارين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.2/59/L.42، أعرب عن أمله أن يعتمد بتوافق الآراء. أما عن مشروع القرار A/C.2/59/L.43، فقد ركز على النقاط الأساسية فيه، وطلب إلى الدول الأعضاء تأييده.

البند ٩٢ من جدول الأعمال: التدريب والبحث (يتبع)

(ب) **جامعة الأمم المتحدة** (يتبع) (A/C.2/59/L.35)

مشروع القرار A/C.2/59/L.35: جامعة الأمم المتحدة

١٠ - **السيد سوناغا** (اليابان): أعلن، في عرضه لمشروع القرار، أن الجزائر لا ترد في قائمة مقدمي المشروع، وأن فنزويلا وكازاخستان انضمتا إلى مقدميه. وفيما يتصل بصياغة نص المشروع فإن اليابان، رغم ارتياحها للأعمال التي تضطلع بها الجامعة، قد تقدمت بعدد من التوصيات التي تساعدها على القيام بمهمتها بشكل أفضل. وترى اليابان أن عمل الجامعة يجب أن يحظى بلفت الأنظار إليه بقدر أكبر، وأن تزداد فرص التعاون معها. ويجب أيضا تعزيز الروابط والاتصال بين الجامعة وسائر هيئات الأمم المتحدة، وتشجيع شركائها على الاستفادة التامة من قدراتها. ومطلوب من المجتمع الدولي تقديم التبرعات لضمان فعالية أنشطة الجامعة. كما ينبغي التأكد من أن الجامعة تسهم في رفاهة المجتمع الدولي في مجال التعليم وتعزيز القدرات، عن طريق نشر ثمار عملها، وتوفير فرص أفضل للتعليم، وخصوصا لصغار الباحثين من البلدان النامية. على أن الجامعة تعاني نقصا في معرفة الناس بها، بسبب قلة الدعاية والتغطية اللتين تحظى بهما من وسائل الإعلام. وقال المتكلم إنه يستحسن، في الفقرة ٣ من مشروع القرار المعروض، إضافة عبارة ''وبلدان المرور العابر'' بعد عبارة ''البلدان النامية''، وفي الفقرة ٤ إضافة عبارة ''بألمانيا'' بعد لفظة ''بون''.

مشروع القرار A/C.2/59/L.37: تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا

١١ - **السيدة إيزاتا** (أنغولا): عرضت مشروع القرار باسم مقدميه، قائلة إنه يهدف إلى إعادة تأكيد ضرورة وجود علاقات تشاركية بين الحكومة الأنغولية والمجتمع الدولي، في الوقت الذي شرع فيه هذا البلد في سلوك الطريق الصعب للمصالحة الوطنية وإعادة البناء. وأشارت المتكلمة بقلق إلى المستوى غير الكافي من المساعدة الدولية التي تحصل

عليها أنغولا منذ عودة السلام، وذكّرت بأن اجتماع المائدة المستديرة للمانحين، الذي انعقد في بروكسل في عام ١٩٩٩، لم يتطرق إلى مسألة تعبئة الأموال اللازمة. وذكّرت بالضرورة العاجلة لدعم وتعزيز المبادرات الوطنية والدولية ذات الصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام، وإعادة توطين المشردين وعودة اللاجئين، ونزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وتأهيلهم وإعادة إدماجهم، لمساعدة أنغولا في التغلب على أزمتها الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. وقد اعترف الاجتماع بالجهود التي تبذلها الحكومة الأنغولية لتنفذ بنجاح برنامجها للتنمية الاقتصادية، وللارتقاء بالحكم الرشيد والشفافية والمسؤولية في إدارة الموارد العامة. وفي الفقرة ١٤ من مشروع القرار، تعرب الجمعية العامة عن عميق امتنانها للمانحين ولوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لما قدموه من مساعدات كبيرة إلى أنغولا من أجل إنجاح تنفيذ برنامجها للتنمية الاقتصادية.

البند ٤٤ من جدول الأعمال: تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (A/59/563، A/59/80-E/2004/61، A/59/80/Corr.1-E/2004/61/Corr.1، A/59/207، A/C.2/59/3)

البند ٤٤ من جدول الأعمال: تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (تابع) (A/59/563؛ A/59/80-E/2004/61 و Corr.1؛ A/59/207؛ A/C.2/59/3)

البند ٩٢ من جدول الأعمال: التدريب والبحث (تابع)

(أ) **معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث** (A/59/14 (الملحق رقم ١٤)، A/59/230)

(ب) **جامعة الأمم المتحدة** (تابع) (A/59/31 (الملحق رقم ٣١)، A/59/566)

١٢ - **السيد سوبيدي** (نيبال): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضاف أن ظاهرة العولمة لا تقتصر على زيادة تدفق رؤوس الأموال والمبادلات التجارية، بل تظهر أيضا في تدفق المعلومات والاتصالات عبر الحدود.

١٣ - وتتزايد أهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التنمية، كما تزداد الفجوة التكنولوجية بين البلدان. وتعتبر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات سرابا بالنسبة إلى ملايين الأشخاص الذين لا تلبي احتياجاتهم الأساسية. وتعلم نيبال أن هذه التكنولوجيات يمكن أن تكون أداة تساعد على إنشاء مجتمع للمعلومات، وبالتالي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك فلا بد من ملاحظة أن الفجوة الرقمية تتعمق داخل البلدان وفيما بينها. فالعديد من البلدان لا تحصل على المعلومات ولا على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ومن المثير للسخرية أن العولمة تشيع في الوقت الذي يزداد فيه تهميش الفقراء في مجال المعلومات والتنمية الاقتصادية. وتتوقف التنمية البشرية على حصول شعوب البلدان النامية، بشكل مجاني ومنصف وحر، على المعلومات وعلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ولا بد من الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها هذه التكنولوجيات وإعادة توزيع مزاياها على البلدان والمجتمعات النامية.

١٤ - وتلاحظ نيبال أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تسهم في إيجاد عدد كبير من فرص العمل الجديدة، وبالتالي في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويزداد اعتماد عمليات التبادل والتجارة والصناعة والاقتصاد على هذه التكنولوجيات. ولا بد من اتخاذ تدابير منسقة ومحددة لضمان دخول شعوب البلدان النامية مجانا وبشكل منصف عالم أحدث المعلومات والاتصالات.

١٥ - إن أكبر مشكلة تواجهها البشرية هي التفريق بين المحظوظين والفقراء. وقد نشأت مشكلة جديدة بسبب الفجوة الرقمية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

ولا بد من الاجتهاد في سدّ الفجوة بين البلدان المتقدمة في مجال تكنولوجيات المعلومات وتلك التي لم تأخذ بها بعد.

١٦ - وتعطي نيبال الأولوية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياساتها الوطنية. ويجري، في إطار الخطة الإنمائية العاشرة الجاري تنفيذها، تشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني على دعم وتطوير هذه التكنولوجيات. وقد تعهدت الحكومة بإنشاء الهياكل الأساسية اللازمة في هذا القطاع. وقد أُدخل التدريب على هذه التكنولوجيات في المدارس والمعاهد العليا والجامعات.

١٧ - ونيبال مغتبطة بالأنشطة التي تضطلع بها اللجان الإقليمية في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ولا سيما فيما يتصل بخلق الوظائف وتعزيز القدرات، وفي مجال التجارة الإلكترونية. وتشعر نيبال بالامتنان لتونس لاستضافتها المرحلة الثانية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في عام ٢٠٠٥، وتأمل أن يكون مؤتمر القمة فرصة لاتخاذ التدابير المواتية لتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتحليل مساهمتها الضرورية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن للأمم المتحدة أداء دور أساسي في تطوير هذه التكنولوجيات وإتاحتها للبلدان النامية.

١٨ - **السيد بيساريفتش** (بيلاروس): أشار إلى البند ٤٤ من جدول الأعمال، مشددا على أهمية النتائج المستمدة من المرحلة الأولى لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، التي عقدت في جنيف في عام ٢٠٠٣. وقد اشتركت جميع الأطراف المعنية في هذه العملية - الحكومات، والمنظمات الدولية وغير الحكومية، وممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص، مما أعطاها طابعا عالميا بحق. ومن المؤكد أن التدابير الواجب اتخاذها لمتابعة قرارات مؤتمر القمة ستسهم في دعم تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية على الصعيد الدولي. وفيما يتصل بأهداف المرحلة الثانية من مؤتمر القمة، التي ستعقد في تونس العاصمة في عام ٢٠٠٥، فلا بد من التشديد على أهمية متابعة القرارات التي اتخذها رؤساء الدول والحكومات في إعلان مبادئ جنيف وخطة عمل جنيف. وسيكون من الضروري تحقيق تقدم في التطبيق الملموس لقرارات مؤتمر القمة. ويتصل ذلك في المقام الأول بالمسائل التي لم تحلّ بعد والمتعلقة بإدارة الإنترنت وإنشاء آليات مالية. وترى بيلاروس أنه ينبغي للجنتين التحضيريتين الثانية والثالثة لمؤتمر القمة الاهتمام على سبيل الأولوية بتسوية هذه المشاكل. وتساند بيلاروس الأعمال ذات الصلة برسم استراتيجيات وطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات، واستراتيجيات إقليمية ودون إقليمية. على أن هذه الاستراتيجيات ستظل حبرا على ورق إذا لم يتوافر التمويل المناسب أو لم تنشأ آليات للتمويل.

١٩ - وهناك عمل مهم يتمثل في تقييم التقدم المتحقق في تطبيق خطة العمل التي اعتمدت في جنيف. والمهم في هذا الصدد مواصلة وضع مؤشرات للرصد يمكن أن تساعد في تحديد التطورات الحادثة في تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٢٠ - ومما لا شك فيه أن تبادل بيانات الخبرة الوطنية في مجال تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومختلف برامج التشارك سيسهم في الحد من ''الفجوة الرقمية'' التي تفصل البلدان المتقدمة النمو عن البلدان النامية. ويمكن أيضا لتسوية هذه المشكلة أن تدعم تنفيذ المبادرة التي تقدمت بها بيلاروس في جنيف، والتي تنص على إنشاء صندوق خاص تحت إشراف الأمم المتحدة لتعويض صانعي برامج الحاسوب الذين يبيعون منتجاتهم للبلدان النامية بأسعار تفضيلية.

٢١ - وفيما يتصل بالمسائل المتعلقة بتنظيم العملية التحضيرية لمرحلة مؤتمر القمة المقرر عقدها في تونس العاصمة، ترى بيلاروس أن من المستصوب عقد اجتماعات وحلقات دراسية وندوات على الصعيد الإقليمي، بشأن تنفيذ

القرارات الواردة في إعلان مبادئ جنيف وخطة عمل جنيف. وقد أسهمت بيلاروس في هذه العملية بعقدها مؤخرا في مينسك مؤتمرا دوليا عن تكنولوجيات المعلومات والقانون.

٢٢ - **السيد سوناغا** (اليابان): قال إن اليابان تدعم بنشاط جامعة الأمم المتحدة منذ إنشائها في عام ١٩٧٥. ولما كان العام القادم سيوافق الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الجامعة، فإن اليابان توقن أكثر من أي وقت مضى بأهمية أعمالها. فقد تصدت الجامعة لمسائل حيوية مثل البيئة والتنمية المستدامة والتراعات والأمن، في سعيها إلى التغلب على بعض التحديات الدولية الكبرى.

٢٣ - وقد وضعت الجامعة في قلب أنشطتها مجالين واسعين للبرمجة: السلام والحكم الرشيد، والبيئة والتنمية المستدامة. وقد عمدت، لإثراء عملها في هذا المجال، إلى التركيز على إنشاء شبكات معارف مع المؤسسات والجامعات الأخرى، وتتعاون بشكل أوثق مع سائر هيئات الأمم المتحدة.

٢٤ - وتدعم جامعة الأمم المتحدة السكان، وبخاصة سكان البلدان النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية، عن طريق تعزيز كفاءاتهم وتزويدهم بالمنح الدراسية. وفي هذا الصدد، أشاد المتكلم بإنشاء الجامعة الافتراضية العالمية، تحت إشراف جامعة الأمم المتحدة. وهذه الجامعة، القائمة على أساس شبكي، تزود الدراسين في جميع أنحاء العالم ببرنامج على الإنترنت، وتتيح إمكانية التدرب في مجال التنمية والبيئة. وهذه الشبكة، التي تشترك فيها جامعات غانا وأوغندا وجنوب أفريقيا، تساعد أيضا الجامعات الشريكة في العالم أجمع على إنشاء شبكة للتعاون تتيح لعدد أكبر من الدراسين الحصول على التدريب على الإنترنت.

٢٥ - إن زيادة دعم أنشطة جامعة الأمم المتحدة لا تتطلب فقط اتخاذ الجامعة ذاتها تدابير في هذا الشأن، بل تتطلب أيضا أن تجذب انتباه الدول الأعضاء، وأن تبعث فيها هذه الدول حياة جديدة. ويمكن لقيام علاقات تشاركية وطيدة بين الجامعة والدول الأعضاء أن يفضي إلى تبادل للأفكار وإلى الإثراء الفكري. وقد تشجع هذه العلاقات على إنشاء أشكال جديدة للتدريب والبحث في المسائل التي تهم الشعوب في الوقت الراهن.

٢٦ - **السيد إيسيل** (غانا): قال، مشيرا إلى البند ٩٢ (ب) من جدول الأعمال، إن معهد الموارد الطبيعية في أفريقيا، الكائن في أكرا (غانا)، هو من المعاهد الـ ١٣ التي أنشأتها جامعة الأمم المتحدة. وتتمثل مهمة المعهد في تحسين القدرات الذاتية في أفريقيا، ودعم الجامعات ومعاهد البحث، لتمكينها من تطوير وتكييف وتعميم التكنولوجيات الرامية إلى تشجيع الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية في القارة من أجل التنمية المستدامة. وتشمل أنشطة المعهد خمسة جوانب أساسية هي: دعم العلاقات التشاركية مع العلماء الأفارقة عن طريق الاتصال بمعاهد البحث الأفريقية، وإقامة علاقات تشاركية استراتيجية مع منظمات مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)؛ وضع برامج للدراسات العليا في الجامعات الأفريقية أو تعزيز البرامج الموجودة؛ تركيز الدراسات على دور المرأة الأفريقية في إدارة الموارد الطبيعية، اعترافا بدورها كحاضنة للمعارف المحلية المتصلة بصون وإدارة الموارد؛ إشراك المهاجرين الأفارقة في أنشطة المعهد في إطار المبادرة الأفريقية للألفية من أجل العلم والتكنولوجيا، وهي آلية تساعد على سدّ الفجوة الفاصلة بين معارف العلماء والجامعيين الأفارقة في الشتات ومعارف نظرائهم في أفريقيا؛ العمل دون تأخير على نقل المعلومات ذات الصلة إلى صانعي القرار الأفارقة من خلال المؤتمرات السنوية للمعهد. إن مؤتمرات المعهد، التي تعقد بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، قد جعلت منه مركز دراسات يجذب الجامعيين المشهورين في العالم أجمع، ويُتخذ إطارا لتبادل

البيانات، ويقترح مبادئ عمل على المسؤولين الأفارقة المنوط بهم إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

٢٧ - على أن العقبة الكبرى أمام تنفيذ برامج المعهد هي عدم كفاية موارده. ففي السنة المالية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، كانت ميزانيته السنوية أقل من ٠٠٠ ٧٠٠ دولار، مما يجعله في الصف الأخير، من حيث التمويل، بين المعاهد الـ ١٣ التابعة لجامعة الأمم المتحدة. والمطلوب على وجه السرعة علاج هذه الحالة بزيادة الموارد المخصصة له. ويقول مدير المعهد إن مضاعفة ميزانيته السنوية هي وحدها التي ستساعده على أداء مهمته بالكامل.

٢٨ - ومن المؤسف أن المساهمات التي قدمتها الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٣ كانت بالغة التدني، إذ بلغت زهاء ١٠ ملايين دولار، وهو مبلغ زهيد دفعته ١٥ بلدا فقط. وهذه الحالة ترجع بالتأكيد إلى الإعلان غير الكافي عن أنشطة جامعة الأمم المتحدة. ولكن من المؤكد، أيا كان السبب، أن هناك حاجة إلى موارد إضافية.

٢٩ - وهناك بادرة مشجعة، هي أن مدير المعهد قد أكد أن غانا قد ساهمت حتى الآن بما يقرب من ٣ ملايين دولار، من أصل ٥ ملايين دولار كانت الحكومة قد تعهدت في عام ١٩٩٤ بدفعها لصندوق هبات المعهد. ودعا المتكلم جميع الدول الأعضاء إلى تقديم مساهمات سخية إلى ميزانية المعهد لمساعدته في أداء مهمته.

٣٠ - **السيد كوغدا** (بوركينا فاسو): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضاف أن التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات تعد أداة فعالة للحكم السياسي والإداري والاقتصادي والمحلي، بفضل طابعها الانفتاحي، وتقليل المساحة والزمن، وتعزيز القدرات في مجال الحوار.

٣١ - وحتى إذا لم يكن البريد الإلكتروني يغني عن اللقاح وكانت السواتل عاجزة عن توفير مياه الشرب في القرى الفقيرة، فإن التكنولوجيات الجديدة تخلق احتمالات واسعة وتيسّر وضع التقديرات، فتساعد بذلك الآن على إعداد الرد على حالات الطوارئ التي سيتعرض لها الفقراء غدا.

٣٢ - إن تكنولوجيا المعلومات، باعتبارها علما وأداة، ما زالت حتى اليوم في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، من قبيل الترف، بل هي ميزة ينفرد بها القادرون. ولا تتوافر للإدارات العامة والقطاع الخاص في هذه البلدان الوسائل المطلوبة للحصول على التكنولوجيات اللازمة وتدريب الموظفين المؤهلين على التصدي لتحدي التنمية.

٣٣ - وفي هذا الصدد، ارتضت بوركينا فاسو بذل جهود كبيرة ستواصل المضي فيها، بتوسيع شبكة الهاتف لتشمل المناطق الريفية، وبتحديث الشبكة الوطنية. وفي هذا الإطار، سيتاح لجميع عواصم المقاطعات والمراكز الكبرى التزود بالمعدات، بمساعدة صندوق الحصول على الخدمات العالمية.

٣٤ - وستقوم بوركينا فاسو، علاوة على ذلك، بتعميم المراكز المحلية للحاسوب، لتيسير حصول أكبر الأعداد على الخدمات العالمية وعلى التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات.

٣٥ - على أن نقص الموارد يعوق البلدان النامية، مثل بوركينا فاسو، عن اللحاق بيسر بقطار المعلومات. وهي بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي.

٣٦ - ويتعين على المشاركين في المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، التي ستنعقد في تونس العاصمة في عام ٢٠٠٥، أن يجتهدوا دون تأخير في تضييق الفجوة الرقمية الموجودة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٣٧ - وتكرر بوركينا فاسو الإعراب عن مساندتها للفريق العامل التابع للأمم المتحدة والمعني بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتأمل أن تكون أعماله أظهر للعيان، وأن تركز أكثر على البلدان الأشد احتياجا إلى هذه التكنولوجيات وإلى الكفاءات في هذا المجال.

٣٨ - **السيد خان** (باكستان): أشار إلى بندي جدول الأعمال ٤٤ و ٩٢ (أ) و (ب)، قائلا إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأعرب عن أسفه لما يؤدي إليه التطور السريع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من توسيع الفجوة الرقمية، مع أن من الواجب تيسير الحصول على هذه التكنولوجيات. ومن المهم أن يستفيد منها الفقراء، وذلك بإيجاد الظروف التي تساعد على استخدامها من خلال نقلها إلى البلدان النامية، عملا على تسريع النمو الاقتصادي والتنمية. وهناك طريقة فعالة لتحقيق ذلك، هي استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات باعتبارها أداة استراتيجية لدعم الأهداف الإنمائية، وتعزيز أثر برامج التعاون التقني في منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

٣٩ - ويمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دورا نافعا بتسخير العلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية؛ وباستطاعتها، بالتشارك مع جميع الجهات الفاعلة المعنية، أن تفتح الطريق لتعزيز الأهداف الإنمائية للبلدان النامية. ويعتبر تشكيل فريق معني بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات خطوة في الاتجاه السليم. فهذا الفريق يوفر قاعدة تمثيلية لدعم المناقشات التوجيهية ووضع استراتيجيات بشأن استخدام هذه التكنولوجيات.

٤٠ - وتجتهد باكستان، باعتبارها عضوا في الفريق المعني، في نقل منافع الثورة الرقمية إلى العالم النامي، والاستفادة منها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وستواصل باكستان جهودها حتى تظل التنمية في قلب أنشطة هذا الفريق.

٤١ - وقد حددت المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، التي انعقدت في جنيف في عام ٢٠٠٣، مفهوما مشتركا لمجتمع للمعلومات منفتح على الجميع. وقد سلّم المشاركون بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تقوم بدور أساسي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤٢ - وقد ساهمت باكستان بنشاط في مؤتمر جنيف على أعلى مستوى. وستشترك أيضا في المرحلة الثانية من مؤتمر القمة، المقرر عقدها في تونس العاصمة في عام ٢٠٠٥. وترحب باكستان أيضا بتشكيل الفريق العامل المعني بإدارة الإنترنت، باعتبار ذلك خطوة مهمة في تحقيق نتائج المرحلة الأولى من مؤتمر القمة. ولا شك مطلقا في أن الفريق العامل سيقدم مساعدة مفيدة إلى المرحلة الثانية.

٤٣ - وقد اتخذت باكستان نهجا شاملا قائما على المشاركة في دعم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وفي هذا السياق، شكلت لجنة وطنية للعلم والتكنولوجيا، يرأسها رئيس باكستان ذاته. ويسعى البلد أيضا إلى تحسين الهياكل الأساسية لمؤسسات البحث والتطوير، وإيجاد صلات بين الصناعة والأوساط الجامعية، وإقامة قاعدة عريضة للموارد البشرية في القطاعات الرئيسية للعلم والتكنولوجيا. وقد ساعدت هذه السياسة النشطة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على إنشاء قاعدة كبيرة من المتخصصين في تكنولوجيات المعلومات.

٤٤ - وعلاوة على ذلك، تشجع باكستان بنشاط الاستثمارات الأجنبية في قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية وبرامج الحاسوب. وقد أقيم في هذا الصدد نظام حر يقدم حوافز شتى إلى المستثمرين الأجانب، ولا سيما

التحويل الحر للمكاسب إلى الوطن، والتحكم في رأسمال المؤسسة بنسبة ١٠٠ في المائة.

٤٥ - وفيما يتصل بمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ترى باكستان أنه يؤدي دورا هاما في تنسيق أنشطة هيئات الأمم المتحدة في مجال البحث والتدريب. وترحب باكستان بمساهمة المعهد في تلبية احتياجات البلدان النامية في هذا الصدد. ومن المقلق، مع ذلك، أنه رغم استمرار المعهد في تقديم خدمات تدريبية مجانية إلى الدول الأعضاء، فإن الأمم المتحدة لا تكون على استعداد دائما لتزويده مجانا بالأماكن المطلوبة. والمأمول أن تعلن الجمعية العامة بوضوح في هذه الدورة أنه يتعين على الأمم المتحدة توفير أماكن مجانية للمعهد معفاة من رسوم الصيانة.

٤٦ - وجامعة الأمم المتحدة مؤسسة هامة أخرى تقدم مساهمات فكرية جوهرية إلى منظومة الأمم المتحدة عن طريق أنشطتها البحثية. وتقدر باكستان الدعم الذي تقدمه الجامعة إلى الجامعيين من البلدان النامية عن طريق أنشطتها الإنمائية. وتطلب باكستان إلى الجامعة أن تكثف من جهودها لتلبية احتياجات هذه البلدان في مجال التدريب والبحث.

٤٧ - **السيد فاسيهون** (المنظمة العالمية للملكية الفكرية): قال إن الانتشار السريع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في نهاية القرن العشرين قد أحدث ثورة كبيرة في العلم والتكنولوجيا. وقد أدخلت ثورة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تعديلا على الزمن والمسافات؛ وأصبح الآن بإمكان المجتمعات التي لم تكن تحصل على المعلومات إلا عن طريق البريد أن تطلع عليها في الإنترنت. وقد تمكنت بلدان نامية معينة من تسريع تنميتها باستخدام هذه التكنولوجيات.

٤٨ - إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات منتج يخضع لنظام الملكية الفكرية. وتعمل المنظمة العالمية للملكية الفكرية، البالغة النشاط في هذا المضمار، على أن يتقاسم الجميع ثمار الملكية الفكرية هذه.

٤٩ - وقد اتخذت المنظمة عدة تدابير لمعالجة مشكلة الفجوة الرقمية، وخصوصا بوضع معاهدة حقوق المؤلف ومعاهدة فناني الأداء والفونوغرامات، اللتين اعتمدتهما الدول الأعضاء فيها. وتنص هاتان المعاهدتان أيضا، عملا على الإبقاء على توازن منصف بين مصالح أصحاب الحق وحقوق المستهلكين، على أن بإمكان البلدان أن تضع استثناءات أو قيودا على الحقوق في المجال الرقمي. ويجوز للبلدان، في الظروف التي تستدعي ذلك، تحديد استثناءات فيما يتعلق بأوجه الاستخدام التي تعتبر ذات أهمية عامة، كالاستخدام غير الهادف إلى الربح في مجال التعليم أو البحث.

٥٠ - وبدأت المنظمة، في عام ١٩٩٨، تنفيذ مشروع للربط الرقمي لربط الدوائر المعنية بمسائل الملكية الفكرية في الدول الأعضاء بمقر المنظمة في جنيف. وقد نجح هذا المشروع في عام ٢٠٠٣ بإدراج شبكة المعلومات العالمية التابعة للمنظمة (WIPOnet) في ٩٨ مكتبا للملكية الفكرية. وجرى تدريب موظفي المكاتب الوطنية على استخدام هذه الشبكة في إطار ٢٢ حلقة عمل إقليمية.

٥١ - وفي مجال التحكيم والوساطة، أنيط بالمنظمة وبثلاث منظمات أخرى تسوية المنازعات المتعلقة بأسماء النطاقات، بتكليف من منظمة Internet Corporation for Assigned Names and Numbers، وهي منظمة دولية تهتم أساسا بالمسائل المتصلة بأسماء النطاقات. وقد نظرت المنظمة، منذ عام ١٩٩٩، في أكثر من ٦ ٠٠٠ ملف. وعلاوة على المسائل المتصلة باللواحق الوطنية، تحال إليها أيضا أسماء نطاقات من المستوى الأول، وقد اختار ١٤ سجلا وطنيا لأسماء النطاقات مركز التحكيم والوساطة التابع للمنظمة بصفته المرجع في حالة النزاع.

٥٢ - وقد حققت المنظمة أيضا تقدما كبيرا في حوسبة خدماتها، ولا سيما فيما يتعلق بمعاهدة التعاون في شؤون براءات الاختراع. وتقدم المنظمة مساعدات إلى ٧٢ دولة عضوا في مجال الحوسبة. وقد اشتركت المنظمة أيضا بنشاط، باعتبارها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، في جميع الأعمال ذات الصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ولا سيما في أعمال الفريق العامل المعني بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وقدمت المنظمة حواسب قليلة الاستخدام نسبيا إلى وفود بلدان نامية، وبخاصة الأقل نموا. والمنظمة عضو أيضا في اللجنة التنظيمية الرفيعة المستوى لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

٥٣ - **الرئيس:** أعلن أن اللجنة قد انتهت من النظر في البندين ٤٤ و ٩٢ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.